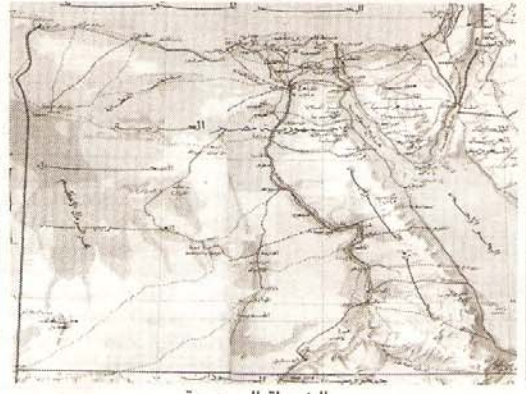


تحقيقات

على الفضائيات والإنترنت

تلاعب في خريطة مصر!



الخريطة الصحيحة



الخريطة الخاطئة

عبر القنوات الدبلوماسية المصرية بالخارج ، لكي يتم تداولها بشكل سليم. ويعود بالذاكرة إلى الوراء ، حينما قام محمد علي والي مصر بفتح السودان في عام ١٨٢٠ م ، ووصل نفوذه جنوبا ومن بعده ابنه إسماعيل إلى الصومال ، وإلى الحدود الجنوبية الحالية للسودان ، واستمرت مصر في بسط نفوذها على السودان ، ويرغم تقليص القوى العظمى لنفوذ محمد علي وتوسعاته بمقتضى اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ م ، فإن الدولة العثمانية منحتة وفقا لفرمان ١٢ فبراير ١٨٤١ م حتى ممارسة السيادة المصرية الفعلية على السودان ، وتأكدت هذه السيادة في فرمان السيادة الصليبية في تاريخ ٢٧ مايو ١٩٦٦ الصادر لابنة إسماعيل ، واستمرت السيادة المصرية كاملة على السودان حتى عام ١٨٨٥ م ، وذلك عندما أجبرتها بريطانيا بعد احتلالها لمصر في عام ١٨٨٢ ك - على إخلاء السودان بعد نشوب الثورة المهدية في عام ١٨٨٢ م . ورغبة من بريطانيا في الاستئثار بحكم السودان ، وفضله عن مصر ، لجأت بريطانيا إلى عقد اتفاق ثنائي مع مصر في ١٩ يناير ١٨٩٩ م ، الذي بمقتضاه تم الاتفاق على رسم الحد الفاصل بين مصر والسودان ، وهو الخط الذي يتفق مع خط عرض ٢٢ درجة شمال خط الاستواء ، وقد نصت المادة الأولى من هذا الاتفاق صراحة على أن يطلق لفظ السودان على جميع الأراضي الكائنة جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض . ولأن خط عرض ٢٢ درجة شمالا يمتد كبقاى الحدود الهندسة - لم يراع طرفو السكان المنتشرين في المنطقة من القبائل الرعوية - لذا اصدر وزير الداخلية المصري آنذاك قرارا إداريا في ٤ نوفمبر من عام ١٩٠٢ م يقضى بإجراء تعديل إداري على القطاع الشرقي من خط الحدود الفاصل بين مصر والسودان ، وذلك بوضع مثلث حلايب وشلاتين الواقعة شمال خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، تحت الإدارة السودانية ، وذلك لوجود بعض أفراد قبائل البشارية السودانية بها ، ومنعا لأي لبس ، أشار القرار الإداري الذي اصدره وزير الداخلية المصري وقتها في مادته الثانية إلى أن المنطقة التي شملها التعديل تقع بأراضي الحكومة المصرية .

كما أشار في مادته الثامنة إلى أن تعيين عمد ووكلاء القبائل ومشايخ القرى من البشارية يتبع قرار نظارة الداخلية المصرية الصادر في ٣ مايو ١٨٩٥ م ، والمتبع في باقى المديرات المصرية فى شأن العربان . أما المنطقة التى أجرى عليها التعديل الإدارى والتي تعرف بمثلث حلايب - والكلام للدكتور محمد عبد العزيز - فقد بدأت تطع فى الخرائط المصرية ، والسودانية والأجنبية بحيث يظهر فيها الحدان وهما : حد خط عرض ٢٢ درجة شمالا والذي تم تعيينه وفق الاتفاق الثانية فى يناير عام ١٨٩٩ م ، والحد الإدارى الذى صدر بقرار إدارى من وزير الداخلية المصرى ، ولكن مع بداية عام ١٩١٤ م ، بدأت الخرائط التى تصدورها السودان الواقعة تحت النفوذ البريطانى آنذاك . فتقل إظهار خط عرض ٢٢ درجة شمالا وتكفى برسم الحد الإدارى بحيث يصبح الحد الوحيد الذى يفصل بين مصر والسودان فى هذه المنطقة ، ووصل الحد إلى أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت شركة الأطالس الأمريكية «واندماكل» عام ١٩٢٨ م باعتماد الحد الإدارى فقط ، كحد فاصل بين مصر والسودان فى المنطقة ، وبالفعل أصدرت الشركة المذكورة أطلسها على هذا النحو ، وتبعته الأطالس العالمية الأخرى التى تنقل عنها ، وبالتالي فإن معظم دول العالم تنشر الخريطة الخطا فى وسائل إعلامها المختلفة ، وفى وسائل التعليم أيضا دون تدقيق فى مدى صحة هذه الخرائط من عدمه ، ولاشك أن هذا الأمر يعكس تقصيرا من جانب الجهات المصرية فى حقها فى تصويب خريطتها لدى كل الجهات التى تنشر الخريطة الخطا سواء كان ذلك بقصد أو بدون قصد

انتهت القضية... فهل من مجيب؟

ربما تنبه العديد من أساتذة الجغرافيا فى مصر ، إلى أن خريطة مصر التى يتم تداولها فى الإعلام المحلى الرسمى ، وفى الفضائيات العربية ، وفى كتب الجغرافيا ، والعديد من الوسائل التعليمية هى الخريطة الخاطئة ، وقابلوا ذلك بمحاولات فردية لتصحيح الخطا ، بينما لم تتحرك الجهات الرسمية لتقود حملة قومية ، فى الصميم . لكى تصحيح الخطا ، وتزود الجهات الإعلامية والرسمية فى مختلف دول العالم بالخريطة الصحيحة...

فالتحرك لتصحيح الخطا كان يتم بشكل فردى ، لايتجاوز حدود اتصال هاتفى من متخصص إلى القناة الفضائية التى تنشر الخريطة الخطا ، فتقوم بتصحيح... إلا أستاذ جامعى هو الدكتور مهندس هشام نبيه المهدي محمد أستاذ تكنولوجيا المعلومات المساعد بكلية الحاسبات والمعلومات - جامعة القاهرة ، فقد أقام الدنيا ، ولم يقعدىها ، فلم يترك بابا الا طريقة ، ولا حية إلا شكا إليها ، ففى عام ٢٠٠٧ م ، فبدأ فى التحرك بعد أن أصبح مستشارا لنائب رئيس جامعة القاهرة لشئون البيئة وخدمة المجتمع... وقتها أدرك الدكتور هشام أنه صرخته سوف تصل ، وأن كلمته قد تكون مسموعة ، فلم يتردد! فقد استضافته قناة الجزيرة ذات مرة ، وعندما أقام مع أحد العاملين بها جسورا للمعرفة ، طالب القناة بنشر الخريطة الصحيحة لمصر ، فصححت القناة الخريطة جزئيا ، حيث كانوا يضعون عناوين الأخبار على المنطقة المغلوطة من الخريطة ، ومع استمرار المراسلات مع القناة أوقفوا إذاعتها لمدة ثلاثة أسابيع تقريبا ، وفى مقاعد الدراسة بدأ الدكتور هشام المهدي توعية بتعريفهم بالخريطة الصحيحة ، والمخلوطة ليسهم فى توعية طلبة الذين بدورهم يمكن أن يسهموا فى نشر المعلومة لأخرين ، ثم واصل جهوده لتصحيح خريطة مصر ، فخطاب رئيس الوزراء ووزراء الإعلام ، والتعليم العالى ، والخارجية .

«جوجل» تطالب بخطاب رسمى
لكنه لم يتوقف عند هذا الحد ، فقد اكتشف أن الخريطة التى يتم تداولها على محرك البحث العلمى الشهير «جوجل» .. مغلوطة ، حيث تضم مثلث حلايب وشلاتين للسودان ، فانتهز فرصة زيارة وفد من شركة جوجل العالمية برئاسة نائب رئيس الشركة إلى كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة القاهرة ضمن جولتهم للبحث والتنقيب عن شباب ذوى مهارات عالية لتوظيفهم ، فناقشهم فى موضوع الخريطة ، فطلب منه نائب رئيس الشركة أن يبعث إليه برسالة عبر البريد الالكترونى على موقع الشركة لبحث الموضوع ، فبادر بإرسال الرسالة متضمنة الخريطة الصحيحة ، فماذا كان رد شركة جوجل؟

قالت الشركة أن الخريطة التى جرى استخدامها فى الموجود فى الأهم المتحدة ، ولكى يتم تصحيح الأوضاع لابد من مخاطبتهم رسميا . ولم يتوقف الدكتور هشام المهدي ، فقد خاطب سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي لكى تتوقف قناة دبي عن بث الخريطة المغلوطة . وبالتزامن من هذه التحركات ، أرسلت جبهة سيادية خطابا إلى وزارة التعليم العالى والبحث العلمى بضرورة تفعيل الكتاب الدورى الصادر من مجلس الوزراء بشأن التأكيد على جميع الهيئات التابعة للوزارات بضرورة استخدام الخرائط المعتمدة من الهيئة العامة المصرية للمساحة ، وعدم استخدام أى خرائط غير معتمدة منها ، وإعداد الخرائط غير الصحيحة ، ومراجعة وتدقيق خريطة مصر فى المناهج والمقررات الدراسية ، والتأكيد من صحتها ، مع وضع خريطة معتمدة للجمهورية بحجم مناسب فى كنان بارز بالجامعات والكليات والمعاهد المختلفة .

الخريطة المغلوطة على الفضائيات والإنترنت
وهنا يؤيده الدكتور محمد عبد العزيز رئيس قسم الجغرافيا ووكيل كلية الآداب سابقا بجامعة بنى سويف ، حيث يتفق معه فى أن خريطة مصر التى يتم تداولها فى العالم ، وعلى بعض شاشات الفضائيات المصرية ، والعربية هى الخريطة الخطا ، وهو أمر يستوجب التصحيح ، ومخاطبة كل الجهات العربية والدولية ، سواء كانت رسمية ، وإعلامية ، وتزويدها بالخريطة الصحيحة حتى لو كان ذلك

تحقيق :
سيد صالح



د. هشام المهدي



د. محمد عبد العزيز